مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 6 (رت 68) السنة: 2022

المرويات القائلة بندم الصّحابي عبد الله بن عمر لاعتزاله الفتنة الكبرى 35. 40هـ/655 . 660م دراسة نقدية في ميزان علم الجرح والتعديل

The Marwites saying that the sahaabi Abdullah Bin Omar his retirement from the great Sedition 35–40h/655– 660Ad

- A critical study in the balance of wound and adjustment science -

كريمة بتقة[1]
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة . الجزائر .
betkarim.ouaki19@gmail.com
د. فاطمة بوعمامة
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة . الجزائر.
bouamamafatma@outlook.fr

تاريخ الوصول 2021/06/22 القبول 2022/08/21 النشر على الخط 2022/09/15
Received 22/06/2021 Accepted 21/08/2022 Published online 15/09/2022

ملخص:

جمعنا في هذا البحث الرّوايات والأخبار التاريخية التي تصرّح أو تلمّح إلى ندم الصحابي عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . لاعتزاله الفتنة الكبرى (35. 40 هـ/ 655. 660م)، وعدم قتاله مع الخليفة علي . رضي الله عنه . في هذه الفتنة، وبعض الطّرق تتضمّن ندمه لعدم قتاله الحجاج بن يوسف الثقفي بغية التأكد من مدى صحة هذه الأخبار، معتمدين في ذلك على منهج المحَدِّثين في نقد الأخبار.

تَبيّن من تحقيقينا لهذه الرّوايات وتتبّعها إسنادا ومتنا، أنّها روايات لا تصح و ضعيفة مكذوبة عنه، باستثناء طريقين، كما كان وراء هذه الأخبار رواة ضعاف أو متروكون، كان أغلبهم من الكوفة يُعتقد أنّهم وراء وضعها لغايات معينة.

الكلمات المفتاحية: عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما، علي بن أبي طالب . رضي الله عنه .، الفتنة الكبرى، اعتزال الفتنة، تحقيق الرّوايات.

Abstract:

In this research we collected historical "Marwites" and " Akhber" that express or allude to the sahaabi Abdullah bin Omar (may Allah be pleased them), regretting his retirement from the great fitnah, and to not fight with the Caliph Ali bin Abi Talib (may Allah be pleased him), regarding this fitnah, some of the" Akhber" includes his remorse for not fighting Al-Hajaj bin Yusuf al-Thaqafi, In order to ascertain the validity of this " Akhber", relying on the approach of the hadiths in criticizing the "Marwites", It was revealed that these "Marwites" are not true after following them and according to the "Muhadathin" approach as well, Except for two ways. S behind this" Marwites " were weak or abandoned narrators, who were mostly from kufa believed to be behind for certain puposes.

Keywords: Abdullah bin Omar (may Allah be pleased them), Ali bin Abi Talib (may Allah be pleased them), The great sedition, Retirement the great, Investigation the " Marwites

[1] المؤلّف المراسل: **كريمة بتقة** البريد الإلكتروني: **betkarim.ouaki19@gmail.com**

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على النّبي الأمين محمّد صلى عليه وسلم وعلى آله و صحبه، و من سار على نهجه إلى يوم الدّين، و بعد:

وقعت الفتنة الكبرى بين المسلمين سنة 35هـ/ 655م بعد مقتل الخليفة الثالث من صّحابة رسول الله . صلى عليه وسلم . عثمان بن عفان . رضي الله عنه . فانقسمت الأمة إلى أربعة فرق؛ الفريق الأول كان بقيادة الصّحابي والخليفة الرابع علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . والذي رأى تأجيل القصاص من قتلة عثمان إلى حين استكانة الأوضاع، وفريق ثان كان يرى القصاص أولا من قتلة الخليفة عثمان بقيادة أم المؤمنين عائشة والصّحابيان طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوّام . رضي الله عنهم . الذين خرجوا للبصرة للمطالبة بدم الخليفة عثمان، أمّا الفريق الثالث فرأى أيضا القصاص من قتلة الخليفة عثمان ووضعه شرطا حتى يقبل مبايعة الصحابي علي بن أبي طالب بقيادة والي الشام معاوية بن أبي سفيان، في خضم كل هذه الحوادث وتسارعها واشتداد الفتنة ونشوب القتال بين الفرق الثلاثة، برز فريق رابع رفض الوقوف مع أي طرف أو المشاركة في القتال، واعتزل الفتنة ودعا لاعتزالها وكان من بين هؤلاء الصّحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب . رضي الله عنهما.

فخُصص هذا البحث لنقد مرويات الصّحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب . رضي الله عنهما. (توفى 73 وقيل 74هـ)، والتي تضمّنت القول إنّه ندم لعدم قتاله في صف الصّحابي والخليفة علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . وقال ذلك زمن فتنة عبد الله بن الزبير، وفي رّواية أخرى قالها تحديدا حين حضرته الوفاة، وقد عنوناه بـ: **تحقيق المرويات القائلة بندم الصّحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لاعتزاله الفتنة الكبرى 35 . 40 هـ/655 . 660م.**

جمعنا هذه الرّوايات من مصادر مختلفة، وهي سّت روايات بطرق متعدّدة تضمّنت الخمس روايات الأولى منها التّصريح بأنّ الصّحابي عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . حين حضرته الوفاة زمن الوالي الحجّاج بن يوسف الثقفي، أعرب عن ندمه لعدم وقوفه مع علي . رضي الله عنه . زمن الفتنة، وقد أطلق على الفئة المناهضة لعلي(فريق الخليفة معاوية بن أبي سفيان) بالفئة الباغية؛ في حين تضمّنت الرّواية السادسة التّلميح بالندم، وقد قرّرنا تحقيق هذه الرّوايات لغرض التثبّت من صحتها، بغية التّأكّد فعلا إن كان الصّحابي ابن عمر . رضي الله عنهما . قد ندم فعلا لعدم قتاله مع علي وهو ما يستلزم ندمه عن اعتزال الفتنة، مع أن الثّابت أنّ ابن عمر كان متمسكا بالسّنة، حتى أنّه هرب إلى مكة حتى لا يقبل طلب الخليفة علي . رضي الله عنه . بأنّ يكون واليا على الشام، فكان من الفرقة التي لزمت الجماعة ولم تقاتل مع أي طرف.

وهو ما يجعلنا نتساءل: هل حقا ندم الصّحابي عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . لاعتزاله الفتنة؟ وهل هي إذن روايات صحيحة وثابتة عنه؟ أم أنّها روايات ضعيفة، موضوعة ومكذوبة عنه ؟ وفي حال كانت كذلك من كان وراء روايتها ووضعها؟ و ما هي أسباب وضعها والغايات الحقيقية وراء ذلك؟

يتضمن هذا البحث ستة مطالب حسب الرّوايات السّت التي جمعناها . القائلة بندم الصّحابي ابن عمر . رضي الله عنهما. لاعتزاله الفتنة الكبرى؛ فقمنا بنقد أسانيدها ومتونها بداية بنقد الرّواية الأولى بطرقها الثمانية ثم نقد متونها، وبعدها نقد الرّواية الثانية إسنادا ومتنا، ثم الرّواية الثالثة إسناد ومتنا، ثم نقد الرّواية الرابعة بطريقيها إسنادا ومتنا وبعدها الرّواية الخامسة وصولا إلى السادسة والأخيرة المتضمنة طريقين؛ بالإضافة إلى مقدمة المقال وخاتمته.

واعتمدنا **المنهج النقدي عند أهل الحديث(علم الجرح والتعديل)** لتحقيق هذه الأخبار والرّوايات المرتبطة بحدث تاريخي هام، وهو الفتنة الكبرى التي كثر الوضع والكذب فيها خاصة عن كبار الصحابة، ممّا شوه التاريخ الإسلامي، من خلال قيامنا بنقد الأسانيد والمتون،

ذلك أنّ هذه الأخبار رويت بالأسانيد ممّا أوجب علينا التعامل معها على هذا الأساس بالتحقق من حال الرّواة وحال الطّرق ككل ثم التحقق من المتن، كما أنّ المنهج النقدي عند المحَدِّثين هو الأدق والأوضح والأشمل لأنّه يقوم على التحقق من حال الرّاوي والمروي. ونشير إلى أنّ الرّوايات التي جمعناها لم تصرّح فعليا أنّ ابن عمر ندم لاعتزاله الفتنة الكبرى (35ـ 40 هـ/ 655ـ 660م) بل صرّحت بندمه لعدم قتاله مع علي رضي الله عنهم، أو عدم قتاله الفئة الباغية.

2. المطلب الأول: تحقيق الرّواية الأولى:"مَا آسَى عَلَى شيء إلاّ أنّي لم أقاتل مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ"[1]. وردت هذه الرواية من ثمانية أوجه (طرق)[2]مدارها حول الرّاوي **حبيب بن أبي ثابت،**[3] لذلك سنكتفي بعرض طريق واحد. فقد رواها ابن عبد البر من ثلاثة طرق،[4] وابن سعد،[5] والطبراني من طريقين،[6] وابن العديم،[7] وابن الأثير.[8]

2. 1 تحقيق إسناد الرّواية الأولى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مَعْمَرٍ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحجاج بن رِشْدِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بْنُ سليمان الجعفي، قال: حدثنا أسباط بن مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَا آسَى عَلَى شيء إلا أنّي لم أقاتل مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ"[9].

ينبغي أن نوضح أنّنا تقصينا حال كل الرّواة في كل الطّرق لكنّنا اكتفينا بتدوين حال الرّواة الضّعفاء لأنّ المقام لا يتسع لذكر كل الرّواة، كما إنّ ضعف راو واحد في إسناد معين كفيل برد ذلك الإسناد.

فكان حال رواة **إسناد الطريق الأول** كالآتي: **أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين أبو جعفر المصري** (ت292هـ وله 28سنة) قال ابن عدي: ابن رِشْدين هذا صاحب حديث كثير، أنكِرت عليه أشياء ممّا رواه، وهو ممّن يُكتب حديثه مع ضعفه،[10] له مناكير، ويُكتب حديثه، وهو صاحب حديث، كثير الحديث، من الحفّاظ، هو، وأبوه، وجدّه، وجدّ أبيه، أربعتهم ضُعفاء،[11] قال ابن حجر: ومن أباطيله وذكر الرّواية،[12] كان ثقة عالما بالحديث، وكان من أهل الصنعة، لم أحدِّث عنه لما تكلموا فيه، كذبوه وأنكرت عليه أشياء، لما دخل المجلس

[1] ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م، ج3، ص953.

[2] وقفنا على طرق هذه الرواية وحققنا أسانيدها، وتبين لنا أنها لا تصح لعلل إسنادية مختلفة.

[3] نشير إلى أنّ الدارقطني سئل عن هذه الرواية فقال: فقال: يرويه فطر بن خليفة، ومحمد بن قيس، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عمر. ورواه أبو نعيم، عن عبد العزيز بن سياه، عن حبيب، قال: بلغني، عن ابن عمر في مرضه الذي مات فيه أنه قال ذلك، وهو الصواب. ينظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تح محمد بن صلاح الدباسي، ط1، دار ابن الجوزي، الدمام، 1427، ج12، ص429.

[4] ابن عبد البر، المصدر السابق، ج3، ص953.

[5] ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح محمد عبد القادر العطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م، ج4، ص141. علوي السقاف، تخريج وآثار كتاب في ظلال القرآن لسيد قطب، دار الهجرة، (دم)، ط3، 1995م، ص405.

[6] الطبراني: المعجم الكبير، تح سعد بن عبد الله وآخرون، (د د ن)، (د م ن)، (دط)، (د ت ن)، ج13، ص145، 146.

[7] ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح سهيل زكار، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج1، ص290.

[8] ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تح علي محمد معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1994م ج3، ص336.

[9] ابن عبد البر، المصدر السابق، ص953.

[10] ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تح عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص327.

[11] الذهبي، تاريخ الإسلام، تح بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، (دم ط)، ط1، 2003م، ج6، ص889.

[12] ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تح عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، (دم ط)، ط1، 2002م، ج1، ص594.

قالوا يا كذاب، وكان آل رِشْدين خصوا بالضّعف، وهو ممن يُكتب حديثه مع ضعفه، ضعفوه جدا[1].قال الذهبي قلت فمن أباطيله رواية الطبراني وذكر الرواية... فقوله فمن أباطيله إشارة منه أنّه من وضعه،[2] فالرّاوي ضعيف، متهم بالوضع. إذن الإسناد لا يصح من جهته.

أما يحيى بن سليمان الجعفي أبو سعيد الكوفي: (توفى 237 وقيل 238هـ) نزيل مصر أخذ عنه أحمد بن محمد بن رِشدين، قيل فيه: ليس بثقة، ووثقه بعضهم، شيخ، ربما أغْرَب،[3] لا بأس به، كان عند العقيلي ثقة، وله أحاديث مناكير رواها، ثقة.[4] فالرّاوي إذن صدوق يخطئ.

وأسباط بن محمد أبو محمد القرشي الكوفي (ت200هـ): وقيل فيه: كان ثقة صدوقا فيه بعض الضّعف وحدثوا عنه،[5] ذكره العقيلي العقيلي وقال: ربما يهم في الشيء،[6] وذكره الدارقطني رفقة حفص بن غياث، وأبو أسامة، وأسباط بن محمد وقال وهم أثبات،[7]وقيل: ليس به به بأس وكان يخطئ عن سفيان (الثوري)، ثقة والكوفيون يضّعفونه، ثقة صدوق،[8] ثقة، صالح، ثقة، صدوق،[9] وقيل ثقة ضعف في الثوري.[10] الثوري.[10] وعدّه الشيعة الإمامية[11] من رجالهم.[12] فالرواي مختلف فيه ولعل تشيعه الإمامي وممارسته للتقية هي من جعلت العلماء يختلفون حوله.

والرّاوي **عبد العزيز بن سياه**: توفى (151. 160هـ) كان من خيار النّاس وله أحاديث، كان منزله مع حبيب بن أبي ثابت في الدار، [13] لا بأس به هو من كبار الشّيعة، محله الصدق، ذكره ابن حِبّان في الثّقات،[14]روى عن حبيب بن أبي ثابت وجماعة، كان من كبار الشيعة، لا بأس به،[15] ثقة،[16] لا بأس به هو من كبار الشّيعة، محله الصدق، ذكره ابن حِبّان في الثّقات[17]، صدوق يتشيع[18]. لكن يبدو أنّ تشيعه محمود وليس إمامي المذهب والله أعلم.

---

[1] ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تح شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط1، 2011م، ج1، ص494، 495.

[2] إبراهيم الحلبي، الكشف الحثيث عمن روي بوضع الحديث، تح صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987، ص58.

[3] الذهبي، المصدر السابق، ج5، ص962.

[4] علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، تح الفاروق الحديثة، (د م ن)، ط1، ج12، ص324، 325.

[5] ابن سعد، المصدر السابق، ج6، ص364.

[66] العقيلي، الضعفاء الكبير، تح عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1984م، ج1، ص119.

[7] الدارقطني، السنن، تح شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ج1، ص392.

[8] البغدادي، تاريخ بغداد، تح بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، ج7، ص512.

[9] المزّي، تهذيب الكمال بأسماء الرجال، تح بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م، ج2، ص354. 357.

[10] ابن حجر، تقريب التهذيب، تح محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986، ص98.

[11] اختلف العلماء من أهل الحديث في قبول رواية من المبتدع ما لم يكفر في بدعته، بين من ردها بشكل مطلق، وبين من قبلها إذ لم يكن يستحل الكذب في نصرة مذهبه وأهل مذهب حتى إن لم يدعو إلى بدعته، وبين من قبلها إذا لم يكن داعية لبدعت، وهو قول أكثر العلماء.ينظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح)، تح نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصرة، بيروت، (دط)، 1986، ص114.

[12] أبو جعفر الطوسي، رجال الطوسي، تح جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، (د ط)، 1415هـ، ج1، ص269. الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، (د دن)، (د م ن)، ط5، 1992،ج22، ص184.

[13] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص344.

[14] المزي، تهذيب الكمال، ج18، ص144. 146.

[15] الذهبي، المصدر السابق، ج4، ص137.

[16] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، موسوعة أقوال الإمام احمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب، (دم ط)، ط1، 1997م، ج2، ص365.

[17] المزي، تهذيب الكمال، ج18، ص144. 146.

[18] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص357.

أما **حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي الكوفي(ت119هـ)**: قال غير واحد حبيب ثقة،[1] ووثقه العجلي، وابن معين والنّسائي،[2] وقال أيضا ابن حجر: ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس،[3] فذُكر في المدلّسين ووصفه غير واحد بذلك،[4] وقيل فيه: فيه: تابعي مشهور يكثر التدليس، كان يقول لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت إن رويته عنك يعني وأسقطته من الوسط (كان يقر بالتدليس) ،[5] كان مدلسا، [6] وفي سماعه من ابن عمر نظر إذ اختلف العلماء حول ذلك بين من أثبته أمثال يحي بن معين،[7] وابن أبي حاتم حاتم الرازي،[8] وبين من نفاه كابن المديني. [9] فالراوي ثقة ثبت حجة عابوا عليه التدليس.

فيتبيّن أنّ هذا **الإسناد** لا يصحّ لضعف الكثير من رواته بداية بأحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدين المجروح، وأيضا يحي بن سليمان الجعفي الذي ضعفه البعض ووثقه آخرون مع ذلك يبقى مجروحا، وأسباط بن محمد هو الآخر مجروح لأنّ بعض العلماء ضعفوه وحتى مع توثيقه كانوا يقولون صدوق أو ويضعفونه . كما أسلفنا. إضافة إلى تشيعه الإمامي، ونعلم أنّ الشّيعة يمارسون التّقية ومنه لا يمكن الثقة بروايته، ويبقى النظر في رواية حبيب بن أبي ثابت الذي اختلف في روايته عن ابن عمر خاصة وأنه كثير الإرسال والتدليس وهنا قد عنعن. **وكحكم نهائي على هذا الإسناد نقول إنّه لا يصّح لضعف الكثير من رواته.**

2. 2: تحقيق متن الرّواية الأولى:

نقول إنّ هذه الرّواية وبطرقها المختلفة تضمّنت القول بأنّ الصّحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب . رضي الله عنهما . قد صرّح بندمه لعدم قتاله مع الخليفة عليّ . رضي الله عنه . وأقول إنّ **متنها باطل** وهذا للشواهد الآتية: **أولا:** ثبت عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه اعتزاله الفتنة ورفضه القتال مع أي طرف،[10] ورفضه أن يشارك في أي فتنة أو أن يرفع سيفا على مسلم، أو يساهم في إراقة قطرة من دماء المسلمين، فقد ورد في صحيح البخاري ما يؤيد ذلك فقال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا بيان، أن وبرة حدثه، قال: حدثني سعيد بن جبير، قال: خرج علينا – أو إلينا – ابن عمر، فقال رجل: كيف ترى في قتال الفتنة؟ فقال: وهل تدري ما الفتنة؟ «كان محمد صلى الله عليه وسلم يقاتل المشركين، وكان الدخول عليهم فتنة وليس كقتالكم على الملك».[11] كما إنّ عبد الله بن عمر. رضي الله عنهما. فضّل الأخذ بأقوال النّبي صلى الله عليه وسلم التي أوصى فيها بالقعود عن القتال، منها ما ثبت في الصّحيح عن النّبي – صلى الله عليه وسلم – أنّه قال: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، فمن وجد منها ملجأ، أو معاذا، فليعذ به»،[12] ولديه الكثير من الرّوايات الصّحيحة والثابتة التي تؤكد ذلك.[1]

---

[1] ينظر مثلا: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952، ج3، ص106، 108. ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ج3، ص319. الذهبي، المصدر السابق، ج3، ص221.

[2] ابن حجر، تهذيب التهذيب، مطبعة دار المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326، ج2، ص178، 179.

[3] ابن حجر، المصدر نفسه، ص150.

[4] السيوطي، أسماء المدلسين، تح محمود نصار، دار الجيل، بيروت، ط1، (دت ط)، ص36. ابن العراقي، المدلسين، تح رفعت فوزي عبد المطلب، نافذ حسين حماد، دار الوفاء، (دم ط)، ط1، 1995م، ص39، 40. صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تح حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1986م، ص105.

[5] ابن حجر، طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، تح عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1983م، ص37، 38.

[6] السيوطي، المصدر السابق، ص36. ابن العراقي، المصدر السابق، ص39، 40.

[7] يحي بن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تح احمد محمد نور سيف، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1979، ج3، ص130.

[8] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج3، ص107.

[9] نقلا عن: صلاح الدين العلائي، المصدر السابق، ص158.

[10] ابن تيمية، منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية، تح محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1986، ج8، ص146.

[11] البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه(الصحيح)، تح محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، (د م ن)، 1422، ج6، ص62 .

[12] البخاري، الصحيح، ج4، ص198، ج9، ص51.

ثانيا: لو أنّ ابن عمر كان يرى القتال مع علي . رضي الله عنه . لقاتل معه منذ البداية، ولما ترك حتى حضرته الوفاة، وقد رُوي عنه أنّه رفض مبايعة علي رضي الله عنهم،[2] كما لا يُعقل و من المستبعد جدا أيضا أن يندم عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما – على عدم مشاركته في الفتنة بجانب علي بن أبي طالب، و علي و ابنه الحسن — رضي الله عنهما — قد ندما على ما أقدما عليه في الفتنة، كما لا يُعقل أن يترك ابن عمر الأحاديث التي ذمّت الفتنة وحثّت على اعتزالها ويخالفها وهو أشد المتمسّكين بالسّنة كما هو مشهور عنه[3].

ثالثا: إنّ ابن عمر لم يقبل ترشيحه ودعوته للخلافة،[4] ولم يبايع أحدا حين كانت الصفوف مشتتة، سواء في الفتنة الكبرى، أو في فتنة ابن الزبير، بل انتظر استقرار الآراء، واجتماع الأمة على من يتولى الخلافة، ومبايعته، مثلما فعل مع يزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان بعد مقتل ابن الزبير.[5] إذ روي عن أبي العالية البراء، ما يُظهر رفضه مبايعة أي طرف من المتنازعين فقال: كنت أمشي خلف ابن عمر وهو لا يشعر، وهو يقول: واضعين سيوفهم على عواتقهم يقتل بعضهم بعضا، يقولون: يا عبد الله بن عمر أعط بيدك.[6]

كما روي عن نافع، قال: كان ابن عمر يسلم على الخشبية والخوارج وهم يقتتلون، فقال: من قال: حي على الصلاة أجبته، ومن قال: حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله، فلا.[7]

رابعا: رويت الكثير من الأخبار عن ابن عمر تؤكد شدة تأسيه بالنّبي صلى الله عليه وسلم، وإتباعه له في أدق تفاصيل حياته، بل قيل إنّه كان يتبع آثار النّبي صلى الله عليه وسلم حتى خيف على عقله، ومن نظر إليه في تتبعه لسلوكاته يقول إنّه مجنون،[8] فكيف له أن يرغب في القتال في الفتنة وهو العالم العارف بأقواله صلى الله عليه وسلم في ذمها وذم القتال فيها.

خامسا: وهناك من فسّر الرّواية على أنّ المقصود بالفئة الباغية الحجّاج بن يوسف، وترك ابن عمر إلى غاية هذا الوقت نظرا لكل ما قام به الحجّاج في مكة، خاصة وأنّ الكثير من الرّوايات تُبيّن أنّ عبد الله بن عمر توفى بسبب الرمح المسموم الذي مُرِرَ على قدمه بطلب من الحجّاج بن يوسف، وكونه تسبب في وفاته فجعله هذا يندم على عدم قتاله لهذه الفئة الباغية يعني الحجّاج (سيأتي التفصيل في هذا الرأي).[9]

ومنه فمن ناحية المتن فهذه الرّواية القائلة بندمه لعدم قتال الفئة الباغية مع علي . رضي الله عنهم . **فهي باطلة لا تصح.**

مجمل القول إنّ هذه الرّواية **ضعيفة الإسناد وباطلة المتن.**

3. المطلب الثاني: تحقيق الرّواية الثانية: مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلاَّ تَرْكِي قِتَالَ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيٍّ".[10]

روى هذا الخبر أبو أحمد الزبيري من طريق آخر قال: حَدَّثَنَا عبد الجبار بْن الْعَبَّاس، عَنْ أَبِي العنبس، عَنْ أَبِي بَكْر بْن أَبِي الجهم، قَالَ: سمعت ابْن عُمَر يَقُول:" مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلاَّ تَرْكِي قِتَالَ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيٍّ".[11]

---

[1] ينظر: ما يأتي من أخبار ثابتة أوردنا في نقد متون هذه الروايات، وينظر: البلاذري، أنساب الأشراف، تح إحسان عباس، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، (د ط)، 1979م، ج5، ص595. الطبراني، المعجم الكبير، تح حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1994م، ج12، ص261.

[2] ينظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تح روحية النحاس وآخرون، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1984،1م ج13، ص176.

[3] خالد كبير علال، الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى، دار البلاغ، الجزائر، ط1، 2003م، ص39.

[4] وقال الذهبي: كادت تعقد له البيعة وقت الفتنة الكبرى لأنّه لا يختلف عليه اثنان.ينظر: سير أعلام النبلاء، ج3، ص227.

[5] ينظر تفصيل ذلك فيما يأتي من البحث.

[6] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص151.

[7] البيهقي، السنن الكبرى، تح محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003م، ج3، ص174.

[8] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص843.

[9] ينظر: فيما يأتي من البحث.

[10] ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج3، ص953.

[11] ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج3، ص953.

3. 1 تحقيق إسناد الرّواية الثانية:

بالنّسبة للإسناد فإنّ الرّاوي **محمد بن عبد الله بن الزبير بن درهم أبو أحمد الزبيري الكوفي**(ت203هـ): ثقة ثبت قد يخطئ في حديث الثوري، فقد قيل فيه: كان صدوقا كثير الحديث،[1] كان كثير الخطأ في حديث سفيان، يأتي بما لا يرويه عامة النّاس، وما به بأس،[2] صدوق، ما علمت إلاّ خيرا، صحيح الكتاب، كان صديق أبا نعيم، وسماعهما قريب، وأبو نعيم أسن منه، وأقدم سماعا، ليس به بأس، كوفي، ثقة، كان يتشيّع، ما رأيت رجلا قط أحفظ منه، عابد، مجتهد، له أوهام.[3] فالراوي ثقة قد يخطئ في حديث سفيان الثوري غير أنّ هذا الإسناد ليس عن الثوري، فهو صحيح من جهته.

و**عبد الجبار بن العباس الكوفي**: (ت 151. 160هـ):قيل فيه: لا يُتابَع عَلَى حديثه يُفرِط فِي التشيُّع،[4] وذكره ابن عُدي في الضّعفاء وقال وقال كَانَ غاليا فِي سوء مذهبه أي كَانَ غاليا فِي التشيّع، ثم ذكر له بعض الرّوايات التي أنهاها بقوله وعامة ما يرويه ممّا لايتابع عليه،[5] روى عنه أبو أحمد الزبيري وثّقه أبو حاتم، وقال: ليس به بأس، وأما أَبُو نعيم الملائي فَقَالَ: لم يكن بالكوفة أكذب مِنْهُ،[6] وقال أحمد بن حنبل أرجو أن لا يكون به بأس كان يتشيّع؛[7] وذكره الذّهبي في ديوان ضعفائه.[8] وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم.[9] وبغض النظر عن اعتباره من من الشيعة الإمامية فالراوي متهم بالكذب.

وأبو العنبس: هذا تحريف فهو أبو العميس إذ ذكره المزّي بين الذين رووا عن أبي بكر بن أبي الجهم،[10] وقال ابن كثير سمع أبو العُميس من أبي بكر بن أبي الجهم؛[11]

وأبو العميس عتبة المسعودي الكوفي(ت141 . 150 هـ) كان ثقة.[12]

وأَبو بَكْر بْن عبد الله بن أَبِي الجهم العدوي: كان ثقة.[13]

إذن إسناد هذا الخبر لا يصّح لضعف روايه عبد الجبار بن العباس الشيعيّ الإمامي المتهم بالكذب، فيبدو أنّ البلاء منه، كما أنّ هذا الإسناد معنعن بين أبي العُميس وأبي بكر بن أبي الجهم لكن يبدو أنّ هذه العنعنة تفيد الاتصال لأنّه ذُكر أنّ أبا العُميس سمع منه بن أبي الجهم،[14] مع ذلك هذا الإسناد ضعيف.

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص360.

[2] محمد مهدي المسلمي وآخرون، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج3، ص273.

[3] المزّي، تهذيب الكمال، ج 25، ص479، 480.الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، (د م ط)، ط3، ص1985، ، ج9، ص529 وما بعدها. بعدها.

[4] العقيلي، الضعفاء الكبير ، ج3، ص88.

[5] ابن عدي الجرجاني، المصدر السابق، ج7، ص17.

[6] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج4، ص113.

[7] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص208.

[8] الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين والمجهولين وثقات فيهم لين، تح حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1967م، ص235.

[9] ينظر مثلا: الطوسي، رجال الطوسي، ج1، ص409. محمد جعفر الطبسي، رجال الشيعة في أسانيد السنة، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط1، 1420،، ج1، ص406. الخوئي، معجم رجال الحديث، ج4، ص280.

[10] المزي: تهذيب الكمال، ج33، ص100.

[11] ابن كثير ، المصدر السابق، ج3، ص63.

[12] ابن حِبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ط1، 1973، ج7، ص269. البغدادي، المصدر السابق، ج17، ص126.المزِي، تهذيب الكمال، ج19، ص310. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص1022. السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص422.

[13] يحي بن معين، معرفة الرجال، ج1، ص105. ابن حِبّان، الثقات، ج5، ص567. المزّي، تهذيب الكمال، ج33، ص99، 100.ابن حجر، تقريب التهذيب، ص623.

[14] المزي، تهذيب الكمال، ج33، ص100. ابن كثير، المصدر السابق، ج3، ص63.

3. 2: تحقيق متن الرّواية الثانية: تتضمن هذه الرّواية ندم ابن عمر لعدم قتاله مع علي وقد سبق وبيّنا أنّ متنها باطل، ومنه فهذه الرّواية **لا تصح إسنادا ومتنا.**

4. المطلب الثالث: تحقيق الرّواية الثالثة:

"... بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَصْتُ أَنْ أَتَسَمَّتُ بِسَمْتِكَ، وَأَقْتَدِي بِكَ فِي أَمْرِ فُرْقَةِ النَّاسِ، وَأَعْتَزِلُ الشَّرَّ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنِّي أَقْرَأُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مُحْكَمَةً قَدْ أَخَذَتْ بِقَلْبِي فَأَخْبِرْنِي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (الحجرات، الآية 09) أَخْبِرْنِي عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَالَكَ وَلِذَلِكَ؟ انْصَرِفْ عَنِّي، فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنّا سَوَادُهُ، وَأَقْبَلَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ: «مَا وَجَدْتُ فِي نَفْسِي مِنْ شَيْءٍ فِي أَمْرِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا وَجَدْتُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ هَذِهِ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ كَمَا أَمَرَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».[1]

رواها الحاكم فقال: فَحَدَّثَنَا بِصِحَّةِ حَالِهِ فِيهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَهْدِيِّ بْنِ رُسْتُمَ، ثنا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ، بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَصْتُ أَنْ أَتَسَمَّتُ بِسَمْتِكَ، وَأَقْتَدِي بِكَ فِي أَمْرِ فُرْقَةِ النَّاسِ، وَأَعْتَزِلُ الشَّرَّ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنِّي أَقْرَأُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مُحْكَمَةً قَدْ أَخَذَتْ بِقَلْبِي فَأَخْبِرْنِي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (الحجرات، الآية 09) أَخْبِرْنِي عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَالَكَ وَلِذَلِكَ؟ انْصَرِفْ عَنِّي، فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنّا سَوَادُهُ، وَأَقْبَلَ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ: «مَا وَجَدْتُ فِي نَفْسِي مِنْ شَيْءٍ فِي أَمْرِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا وَجَدْتُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ هَذِهِ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ كَمَا أَمَرَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».[2]

بالنّسبة لهذه الرّواية اكتفى فقط الحاكم بتخريجها من هذا الطريق، وتابعه البيهقي،[3] وأوردها ابن حجر في إتحاف المهرة.[4]

4. 1 تحقيق إسناد الرّواية الثالثة:

تتبعنا رواة هذا الإسناد فكان **حالهم** كما يلي: **أحمد بن مهدي بن رستم أبو جعفر الأصبهاني**(ت 272هـ): أحد الأثبات الثقات، ثقة ثبت حجة متقن حافظ.[5] و**بشر بن شعيب بن أبي حمزة أبو القاسم الحمصي القرشي**(ت213هـ): قال ابن سعد كتبوا عنه،[6] واختلف العلماء في سماعه من والده فقال أحمد بن حنبل لم يكن صاحب حديث، ولكن كتب أبيه كانت عنده ،[7] وذُكرت رواية عن أحمد أظهر

---

[1] أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990، ج3، ص125.

[2] أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج3، ص125.

[3] وإسناد هذا الطريق عن الزهري عن عبد الله بن جعفر بن علي؛ أما متنها فقد تضمن زيادة "زاد القطان في روايته: قال حمزة: فقلنا له: ومن ترى الفئة الباغية؟ قال ابن عمر: ابن الزبير بغى على هؤلاء القوم، فأخرجهم من ديارهم، ونكث عهدهم". (وسيأتي تحقيق المتن والتعليق على هذه الزيادة). ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج8، ص298.

[4] وهي نفس الرواية التي ذكرها ابن حجر دون إسناد ينظر: ابن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تح زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وخدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة، ط1، 1994م، ج8، ص305.

[5] أبو نعيم الأصبهاني، تاريخ أصبهان، تح سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990، ج1، ص117. ابن عساكر، تاريخ دمشق، دار الفكر للطباعة، (د م ن)، (د ط)، 1995، ج6، ص40. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص597.

[6] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص330.

[7] أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تح زياد محمد منصور، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1414، ص266. السيد أبو المعاطي المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص156.

فيها عدم سماعه من والده، إذ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سُئل أبي، عن بشر بن شعيب. فقال: ذكر لي أن أحمد بن حنبل سأله، سمعت من أبيك شيئًا؟ قال: لا. قال: فقرىء عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال: فقرأت عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟[1] قال: نعم، وكتب عنه على معنى الاعتبار، ولم يحدث عنه[2]. وذكر أبو زرعة الرازي رواية أخرى عن أحمد بن حنبل مفادها إقرار بشر بعدم سماعه من والده،[3] كما قال أبو زُرعة الدمشقي عن سماعه كسماع ابن اليمان إجازة.[4] وذكره ابن حِبّان في الثّقات وقال كان متقنا، وبعض سماعه عن أبيه مناولة سمع نسخة شعيب سماعا.[5]

غير أن الذهبي ردّ الرّواية الأولى،[6] بحجة الانقطاع قائلا: "إنّ أبا حاتم رواها بلا سماع من أحمد، بل قال: ذكر لي أن أحمد سأله".[7]

وما ذُكر في هذا الخبر يردّ ما سبق. إن صح الخبر. قال أبو اليمان الحكم بن نافع: كان شعيب بن أبي حمزة عسرا في الحديث فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة، فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني.[8]

وكان بشر يقول كان يقول حدثني أبي.[9] واحتج عنه البخاري عن أبيه،[10] وكتب عنه أحمد بن حنبل، فلعل هذا الفعل منهما كان بعد التثبت التثبت من سماعه . ممّا قد يرجح سماعه من والده والله أعلم.

أما شعيب بن أبي حمزة أبو بشر القرشي(ت162 وقيل 163هـ): والد بشر، قيل فيه: كان من خيار النّاس، وكان ظنينا بالحديث، ثقة ثبت،[11] ثبت صالح الحديث، ووثقه غير واحد من العلماء.[12]

واختلفوا في رتبة حديثه عن الزهري، فقال ابن معين ليس به بأس هو أوثق النّاس في الزهري،[13] كتب عنه إملاء، كان كاتبا،[14] وذكره في موضع آخر ضمن أصحاب الزهري الذين يعتمد عليهم،[15] وسُئل أحمد عن رواية شعيب عن الزهري فقال: قليل، يشبه حديثه الإملاء،

---

[1] الإجازة هي: الإذن بالرواية، لفظا أو كتابة. وهناك خلاف بين العلماء حول حكم الإجازة بين جوازها وبطلانها، وهناك اتفاق على أنّ الرّواية بالإجازة رواية هزيلة ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، (دم ط)، ط10، 2004، ص198 وما بعدها.

[2] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2، ص359.

[3] ينظر: سعدي بن مهدي الهاشمي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (د ط)، 1982م، ج2، ص747، 748.

[4] ينظر: عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2، ص359.

[5] ابن حِبّان، الثقات، ج8، ص141.

[6] ما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل.

[7] الذهبي، ميزان الاعتدال، في نقد الرجال، تح علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1963، ج1، ص318.

[8] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج5، ص282.

[9] أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تح وصي الله عباس، دار خيار، الرياض، ط2، 2001م، ج2، ص496.

[10] العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص149. أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص266.

[11] أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة الدمشقي(رواية أبي الميمون بن راشد)، تح شكر الله نعمة الله القوجاني، (دط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د ت ن)، ص433، 436.

[12] أمثال: يحي بن معين و العجلي، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبو حاتم، والنّسائي. ينظر: المزّي، تهذيب الكمال، ج12، ص519. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص187.

[13] يحي بن معين، من كلام أبي زكرياء يحي بن معين في الرجال، تح أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق،(دط)، (دت ط)، ص60.

[14] يحي بن معين، تاريخ ابن معين(رواية الدارمي)، تح أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، (د ط)، (د ت ط)، ص42.

[15] يحي بن معين، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تح محمد كمال القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1985 ، ج1، ص121.

وقال كان شعيب ضيّقا في الحديث، الشأن فيمن سمع من شعيب، كان شعيب رجلاً ضيقاً في الحديث،[1] لا بأس به، أو قال: ثقة، ولكن من سمع منه؟ كان شعيب رجلاً يمتنع في الحديث؛[2]

وقال هو أصح حديثاً عن الزهري من يونس.[3] وقال الذّهبي سمع من الزهري فأكثر،[4] وقال الخليلي كان كاتب الزهري وهو ثقة متفق عليه حافظ أثنى عليه الأئمة؛ وقال الآجري عن أبي داود كان أصح حديثا عن الزهري بعد الزبيدي.[5]

فالواضح أنّ شعيب بن أبي حمزة ثقة من أثبت الرواة عن الزهري.

وبشأن محمد بن مسلم بن شهاب الزُهري(51. 124هـ): لا شك أنّ الرجل ثقة متقن حافظ باتفاق العلماء فقد قيل فيه مثلا: ثقة كثير الحديث والعلم والرّواية، فقيها جامعا،[6] يحتج بحديثه، وأثبت أصحاب أنس الزهري،[7] "كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون لمتون الأخبار، وكان فقيها فاضلا روى عنه النّاس".[8]

مع ذلك ذكره غير واحد في المدلّسين منهم الذهبي الذي قال:كان يدلس في النادر[9]، وابن العراقي الذي قال: مشهور بالتدليس[10] وابن حجر[11] والسيوطي أيضا،[12] وقيل روى عن خلق لم يسمع منهم من بينهم عبد الله بن جعفر الذي قيل رآه ولم يسمع منه، كان إرساله كالريح،[13] وقال يحي بن سعيد القطان: مُرسَلُ الزهري شر من مُرسلِ غيره، لأنّه حافظ، وكلما قَدِر أن يُسمي سمى، وإنّما يترك من لا يحب أن يسميه، وقد انفرد الزهري بسنن كثيرة وبرجال عدة لم يرو عنهم غيره.[14] الذي يتبيّن أنّ الزهري ثقة متقن رمي بالتدليس، ومنه **فالإسناد صحيح** لاتصاله ورواته الثقات.

4. 2 تحقيق متن الرّواية الثالثة:

بشأن متنها فهو يختلف عن الرّوايتين السّابقتين ذلك أنّها حوت وصول رجل من العراق إلى ابن عمر يسأله عن آية قرآنية تتضمّن القتال، لكنّه رفض إجابته عن ذلك السؤال، وحين عاد إلى رفاقه أعرب عن ندمه لعدم القتال مع علي، وتضمن المتن الثاني زيادة من أنّه كان يقصد فتنة ابن الزبير:" زاد القطان في روايته: قال حمزة: فقلنا له: ومن ترى الفئة الباغية؟ قال ابن عمر: ابن الزبير بغى على هؤلاء القوم، فأخرجهم من ديارهم، ونكث عهدهم"[15]. ويبدو أنّ هذا المتن غير مقبول وهذا للشواهد الآتية:

أولا: ثبت أنّ عبد الله بن عمر اعتزل الفتنة الكبرى، ووضّح سبب اعتزاله لها .كما سبق ووضحنا . وما رُوي في الصحيح عنه عن سعيد بن جبير يؤكد ذلك وينفي هذه الرّواية ذلك أنّه قال: خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدّثنا حديثا حسنا، قال فبادرنا إليه رجل فقال: يا

---

[1] أحمد بن حنبل، العلل، ج2، ص492.

[2] أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص263.ن2

[3] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص345.السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص158، 159.

[4] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص187.

[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص351، 352.

[6] ابن سعد، الطبقات الكبرى ، ج5، ص356، 357.

[7] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8، ص74.

[8] ابن حِبّان، الثقات، ج5، ص394.

[9] الذهبي، ميزان الاعتدال، ج4، ص40.

[10] ابن العراقي، المدلسين، ص90.

[11] ابن حجر، طبقات المدلسين، ص45.

[12] السيوطي، أسماء المدلسين، ن2ص84.

[13] العلائي، جامع التحصيل، ص269. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9، ص445 وما بعدها.

[14] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص499 وما بعدها.

[15] البيهقي، السنن الكبرى، ج8، ص298.

أبا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ}. فقال: هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمك؟ إنّما كان محمد – صلى الله عليه وسلم – يقاتل المشركين، وكان الدخول في دينهم فتنة، وليس كقتالكم على الملك.[1]

ثانيا: وردت الكثير من الروايات[2] التي تظهر موقف عبد الله بن عمر الواضح من الفتنة، وكانت له إجابات وافية وشافية لسائليه فهل يُعقل أن يتجنّب السّؤال في هذا المقام كما تبينه هذه الرّواية، فقط ليُثبت هؤلاء الرّواة الوضّاعون أنّه ندم لعدم القتال مع علي . رضي الله عنهم. ويقوى بذلك صفهم لإثبات الإمامة لشيعتهم، أو أيا كان مقصدهم، وما ورد في أول كلام السائل ينقض ما جاء فيما بعد من تلميح في الرّواية، وأثبت اعتزال ابن عمر للفتنة ذلك أنّه قال:" إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَصْتُ أَنْ أَتَسَمَّتُ بِسَمْتِكَ، وَأَقْتَدِي بِكَ فِي أَمْرِ فُرْقَةِ النَّاسِ، وَأَعْتَزِلُ الشَّرَّ مَا اسْتَطَعْتُ".

ثالثا: تضمن المتن من الطريق الثاني للرواية زيادة تدل على اضطراب الرّواية، وهذا التضارب يسقط الروايتين، فهل ابن عمر ندم لعدم قتاله مع علي بن أبي طالب!؟ أم ندم لعدم قتاله ابن الزبير!؟ خاصة وأن الثابت عنه اعتزال الفتنة التي وقعت بين الحجاج بن يوسف الثقفي وعبد الله بن الزبير، إذ جاء في صحيح البخاري عن نافع: أتاه رجلان في فتنة ابن الزبير فقالا: إنّ النّاس صنعوا وأنت ابن عمر، وصاحب النّبي صلى الله عليه وسلم، فما يمنعك أن تخرج؟ فقال: «يمنعني أنّ الله حرم دم أخي» فقالا: ألم يقل الله: {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة} [الأنفال: 39]، فقال: «قاتلنا حتى لم تكن فتنة، وكان الدين لله، وأنتم تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة، ويكون الدين لغير الله».[3]

ثالثا: صحّ عن ابن عمر إنكاره الخروج على ولي الأمر، وتخطئته للخارجين علي بني أمية حقنا للدماء، ومنه إنكاره لثورة ابن الزبير وخروجه على ولي الأمر، إذ ورد في الصحيح عن نافع، قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، جمع ابن عمر، حشمه وولده، فقال: إني سمعت النّبي صلى الله عليه وسلم يقول: «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة» وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإني لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدا منكم خلعه، ولا بايع في هذا الأمر، إلاّ كانت الفيصل بيني وبينه".[4] وصحّ عنه مبايعته لعبد الملك بن مروان بعد مقتل ابن الزبير واستقرار الأمة عليه، كما تدل على ذلك الكثير من الروايات الصحيحة.[5]

رابعا: إنّ إنكار ابن عمر على ابن الزبير ما قام به، لا يعني أنّه ندم لعدم قتاله، بل يُذكَر أنّه حاول الإصلاح بين ابن الزبير وعبد الملك بن مروان لحقن دماء المسلمين، وروى مسلم في صحيحه ما يدل على مناصحته لابن الزبير للكف عن القتال؛ فعن أبي نوفل، رأيت عبد الله بن الزبير على عقبة المدينة، قال: فجعلت قريش تمر عليه، والنّاس حتى مرّ عليه عبد الله بن عمر، فوقف عليه فقال: السلام عليك، أبا خبيب السلام عليك أبا خبيب السلام عليك أبا خبيب أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله إن كنت، ما علمت، صواما، قواما، وصولا للرحم، أما والله لأمة أنت أشرها لأمة خير.[6]

أخيرا نقول إنّ المتصفح لهذه الروايات وغيرها، والمتتبع لسيرة عبد الله بن عمر رضي الله عنه، يجد استحالة خوضه في أي وضع يجعله مسؤولا عن سفك دماء المسلمين.

إذن نقول هذه الرّواية صحيحة الإسناد لكنها باطلة المتن كما مرّ معنا.

---

[1] البخاري، الصحيح، ج9، ص54.

[2] ينظر: البخاري، المصدر نفسه، ج6، ص26. إضافة إلى الروايات التي استشهدنا بها هنا.

[3] البخاري، الصحيح، ج6، ص26.

[4] البخاري، المصدر نفسه، ج9، ص57.

[5] ينظر: البخاري، المصدر نفسه، ج9، ص77، 78، 91

[6] مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تح محمد فؤاد عبد الباقي، (د ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت ن)، ج4، ص1971.

5. المطلب الرابع: تحقيق الرّواية الرابعة: لَمَّا أَصَابَ ابْنَ عُمَرَ الْخَبْلُ الَّذِي أَصَابَهُ بِمَكَّةَ فَرُمِيَ حَتَّى أَصَابَ الأَرْضَ فَخَافَ أَنْ يَمْنَعَهُ الأَ لَمُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أُمِّ الدَّهْمَاءِ اقْضِ بِيَ الْمَنَاسِكَ. فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ بَلَغَ الْحَجَّاجَ فَأَتَاهُ يَعُودُهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: لَوْ أَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ لَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ. فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ قَالَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي. حَمَلْتَ السِّلاحَ فِي يَوْمٍ لا يُحْمَلُ فِيهِ السِّلاحُ. فَلَمَّا خَرَجَ الْحَجَّاجُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا آسَى مِنَ الدُّنْيَا إِلا عَلَى ثلاث: ظمأ الْهَوَاجِرِ وَمُكَابَدَةِ اللَّيْلِ وَأَلا أَكُونَ قَاتَلْتُ هَذِهِ الفئة الباغية التي حلت بنا".[1]

رويت من طريقين عن **سعيد بن جبير**

5. 1: تحقيق إسناد الرّواية الرابعة:

الطريق الأول: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَيَّاشٌ الْعَامِرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمَّا أَصَابَ ابْنَ عُمَرَ الْخَبْلُ الَّذِي أَصَابَهُ بِمَكَّةَ فَرُمِيَ حَتَّى أَصَابَ الأَرْضَ فَخَافَ أَنْ يَمْنَعَهُ الأَ لَمُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أُمِّ الدَّهْمَاءِ اقْضِ بِيَ الْمَنَاسِكَ. فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ بَلَغَ الْحَجَّاجَ فَأَتَاهُ يَعُودُهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: لَوْ أَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ لَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ. فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ قَالَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي. حَمَلْتَ السِّلاحَ فِي يَوْمٍ لا يُحْمَلُ فِيهِ السِّلاحُ. فَلَمَّا خَرَجَ الْحَجَّاجُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا آسَى مِنَ الدُّنْيَا إِلا عَلَى ثلاث: ظمأ الْهَوَاجِرِ وَمُكَابَدَةِ اللَّيْلِ وَأَلا أَكُونَ قَاتَلْتُ هَذِهِ الفئة الباغية التي حلت بنا".[2]

فيما يتعلّق **بالإسناد فالأول: يزيد بن هارون بن زاذي الواسطي**:(206.118هـ) اتفق علماء الحديث على أنّه كان ثقة ثبتا متقنا،[3] سوى يحي بن معين الذي وثقه مرة[4] و قال في الأخرى: "لم يكن يزيد بن هارون من أصحاب الحديث فلم يكن يميّز ويبالي عمّن روى،[5] وكون الذين روى عنه في هذا الخبر (العوام بن حوشب) من الثقات فإن حكم يحي بن معين لا يقع عليه هنا.

الثاني: العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي: (ت 148هـ) فهو من الثّقات.[6]

الثالث: عياش بن عمرو العامري الكوفي(ت95هـ): أيضا ثقة،[7] سمع سعيد بن جبير،[8] لكنّه في هذا الإسناد لم يصرّح بالسّماع في هذا هذا الإسناد وكون الرّاويين ثقتين، فنرجح أن العنعنة تفيد السماع ومنه فالإسناد متصل.

الرابع: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي: توفى 95هـ وعمره 49 سنة وهو راو ثقة،[9] إلا أنّه يرسل عن بعض الصّحابة لأنّه ولد حوالي حوالي 46هـ ومنه لم يسمع من بعض الصّحابة منهم عائشة وعلي وأبي هريرة ومع ذلك يروي عنهم.[10] سمع من ابن عمر.[11] ومنه فهذا **الإسناد صحيح** لأنّ رواته ثقات عدول ولاتصال السند.

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص158.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص158.

[3] ابن سعد، المصدر نفسه، ج7، 228. المزّي: تهذيب الكمال، ج32، ص261 وما بعدها. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج9، ص358، 359. السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج4، ص160.

[4] يحي بن معين، معرفة الرجال عن يحي بن معين، ج1، ص104.

[5] نقلا عن: البغدادي، المصدر السابق، ج16، ص493.

[6] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج3، ص127. العجلي، تاريخ الثقات، دار الباز، (د م ن)، ط1، 1984، ص377. ابن سعد، المصدر السابق، ج7، ص277. ابن حِبّان، الثقات، ج7، ص298.

[7] ابن حِبّان، الثقات، ج5، ص271. العجلي، المصدر السابق، ص378. المزي، تهذيب الكمال، ج22، ص560 ، 561.

[8] البخاري، التاريخ الكبير، ج7، ص48. الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه في الرسم، تح سكينة الشهابي، طلاس للنشر، دمشق، ط1، 1985، ج1، ص527.

[9] ابن حِبّان، الثقات، ج4، ص275، 276. العجلي، المصدر السابق، ص181. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص13، 14.

[10] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص13، 14.

[11] المزّي، تهذيب الكمال، ج4، ص322.

الطريق الثاني: حدثنا عبد الله قال: حدثنا محمد بن عبيد الله قال: حدثنا روح بن عبادة قال: حدّثنا العوّام بن حوشب، عن عيّاش العامري، عن سعيد بن جبير قال: لما حضرت ابن عمر الوفاة قال: «مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إلاَّ عَلَى ظَمَأ الهَوَاجِرِ ومُكابَدَةِ اللَّيْلِ، وأَنِّي لَمْ أقَاتِل الفِئَة البَاغية التِّي نَزَلَت بِنَا. يَعْنِي الحَجَّاج».[1]

بشأن هذا **الإسناد فحال رواته** كما يلي: **روح بن عبادة بن العلاء أبو محمد القيسي:** (ت205هـ)، قال ابن سعد ثقة،[2] وذكره العقيلي في الضّعفاء وأتى برواية تجرحه:"...حدثنا عبد الله بن أحمد: قال أبي: سمعت عبد الوهاب الخفاف قال: استعار مني روح كتاب ابن أبي ذئب فلم يرده علي، قال أبي: فذكرت ذلك لروح فقال: بلى، قد بعثت به مع أخيه أو ابن أخيه"،[3] وذكره ابن حِبّان في الثّقات،[4] أما الذّهبي فذكره في الضّعفاء لكنّه قال ثقة مشهور، قال فيه النَّسائي مرة ليس بالقوي،[5] وقيل فيه: كان كثير الحديث، ثقة، ليس بالقوي، كَانَ القواريري لا يُحدِّث عَنْ روح، وَأكثر ما أنكر عليه تسع مائة حَدِيث حدَّث بها عَنْ مَالِك سماعا،[6] وقيل فيه أيضا: صدوق، ليس به بأس، وقيل لابن معين زعموا إنّ يحي القطان تكلم فيه فقال: هذا باطل، ما تكلم فيه بشيء، وهو صدوق، وكان عبد الرحمن بن مهدي يطعن فيه ويُنكر عليه أحاديث، وكان عفّان بن مسلم لا يرضى أمر روح بن عبادة،[7] وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي:كانوا يقولون: إنّ روحًا لا يُعرف – يعني في الحديث وقال أحمد لم يكن به بأس ولم يُتهم بشيء،[8] إذن وثق الكثير من العلماء روح بن عبادة، لكن كثيرون كذلك قاموا بتجريحه ولا يمكن إهمال قول هؤلاء، وبالتالي لا يمكن الرفع من شأنه وتوثيقه لأنّ الجرح أولى من التعديل فهو ضعيف، و أقل ما يقال فيه أنه ضعيف من جهة ضبطه.

ومحمد بن عيّاش بن عمرو العامري: ذكره ابن حِبّان في الثّقات،[9] وقال الدارقطني صالح عزيز الحديث.[10]

فيما يتعلّق بهذا الإسناد فهو لا يصحّ لضعف راويه روح بن عُبادة.

2.5: تحقيق متن الطريق الأول من الرّواية الرابعة:

فيما يتعلّق بمتن هذه الرّواية فيتضمن الطريق الأول إصابة عبد الله بن عمر بسهم، بطلب من الحجّاج بن يوسف الثّقفي، جعله يغضب غضبا شديدا منه، فتمنى ألاّ يكون مخطئا باعتزاله الفتنة وعدم قتاله الحجّاج بن يوسف في فتنة عبد الله بن الزبير بن العوام، في حين تضمن متن الطريق الثاني ندم ابن عمر لعدم القتال لكن قيل على لسانه إنّ المقصود بالفئة الباغية الحجّاج، فنقول لا نعتقد صحة هذه الرّواية وهذا للشواهد الآتية:

أولا: إنّ صحة الإسناد (الطريق الأول) لا يعني صحة متنها، لأنّ هذا المتن مخالف لما ثبت في الصّحاح عن ابن عمر في اعتزاله الفتن، وما روي عنه من ذم الرسول صلى الله عليه وسلم لها.

---

[1] ابن أبي الدنيا، المحتضرين، تح محمد خير رمضان يوسف، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1997م، ص157.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص217.

[3] العقيلي، الضعفاء الكبير، ج2، ص59.

[4] ابن حِبّان، الثقات، ج8، ص243.

[5] الذهبي، المغني في الضعفاء، تح نور الدين عتر، (د د ط) ، (دم)، (د ط)، (د ت ط)، ج1، ص233.

[6] البغدادي، تاريخ بغداد، ج9، ص385.

[7] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص402 وما بعدها.

[8] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج1، ص380، 381.

[9] ابن حِبّان، الثقات، ج7، ص412.

[10] محمد مهدي المسلمي وآخرون، المرجع السابق، ج2، ص611.

ثانيا: إن عبد الله بن عمر رضي الله عنه . ومن جانب آخر. لم يصرّح هنا بندمه فلم يقل "إنّي آسى على عدم قتالي الفئة الباغية"، كما ورد في الرّوايات السابقة التي أثبتنا بطلانها، بل قال:" ألاّ أكون" فكأنّه تمنى أن لا يكون قد أخطأ في عدم قتاله في الفتنة، وقال التي حلت بنا فور خروج الحجاج معنى ذلك: الفتنة الثانية "فتنة عبد الله بن الزبير" وكان يعني الحجّاج . حسب سياق الرّواية . وهو ما ذهب إليه بعض العلماء كابن تيمية،[1] ولا علاقة لهذا بالفتنة الكبرى، ومتنها لا يدل على ندم ابن عمر عن القتال مع علي أو غيره.

ثالثا: إن ما تضمنه الطريق الثاني هو زيادة في المتن، اعتبرها الذّهبي وهم من الرّواة وقال بل إنّ المقصود بالفئة الباغية ابن الزبير وليس الحجّاج.[2] ويبدو هنا التلاعب بالطريق الأول لهذه الرّواية عن سعيد بن جبير التي بيّنا أنّ إسناده صحيح، ووضع هذا الطريق، بتأويل متن الطريق الأول الذي تضمّن خشية ابن عمر من أن يكون أخطأ في عدم قتاله الحجّاج، وتحويله إلى تصريح فعلي بالندم وهو عكس ما حدث تماما والله أعلم.

ثالثا: سبق وبيّنا أنّ ابن عمر اعتزل الفتنة، وكان شديد التّمسك بالسّنة، وبأقوال النّبي صلى عليه وسلم المتعلّقة باعتزالها، كما ثبت اعتزاله فتنة ابن الزبير وإنكاره الخروج على بني أمية، ومبايعته للخلفاء الأمويين(يزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان) ثابتة في الصّحاح كما سبق توضيحه في الرّواية السابقة (الثالثة)، كما ورد في سنن البيهقي أنّه صلى وراء الحجّاج بن يوسف المعروف بظلمه :" إنّ ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجّاج بمنى فصلى مع الحجّاج"؛[3] وهو ما يردّ الطريق الثاني لهذه الرّواية القائلة بأنّه ندم لعدم قتاله الحجاج بن يوسف الوالي الأموي.

رابعا: لو فرضنا جدلا صحة خشيته من عدم قتاله الحجاج بين يوسف الثقفي، فنقول لا يجب التغافل عن الحالة النفسية التي كان يمرّ بها بفعل الألم الذي شعر به بعد إصابته، والتي يمكن أن تؤثر على أقواله وتصرفاته.

6. المطلب السادس: تحقيق الرّواية الخامسة: مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلاَّ أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيٍّ.[4]

الرّواية: روى عِصَام الْجُرْجَانِي رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَة أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْر مُحَمَّد بْن إِسْحَاق القطيعي بِبَغْدَادَ حَدَّثَنِي أَحْمَد بْن هاشم أَبُو الْعَبَّاس الكناني حَدَّثَنَا أَبُو عَبْد اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْعَب حَدَّثَنَا عباد حَدَّثَنَا عِصَام الْجُرْجَانِي عَنْ أَبِي حَنِيفَة عَنْ عطاء عن بن عُمَر قال:" : مَا آسَى عَلَى شَيْءٍ إِلاَّ أَنِّي لَمْ أُقَاتِلْ الْفِئَةَ الْبَاغِيَةَ مَعَ عَلِيٍّ.[5]

6. 1 تحقيق إسناد الرّواية الخامسة:

حال رواتها كما يلي: **أبو بكر محمد بن إسحاق القطيعي**:(ت 378هـ): قيل كان يَدّعى الحفظ وفيه بعض التّساهل، وقد ساق له الخطيب البغدادي حديثا أخطأ في إسناده.[6]

وأحمد بن هاشم أبو العباس الكناني: لم نجد ذكرا له أو لحاله، سوى ترجمة مقتضبة للخطيب البغدادي الذي لم يبيّن حاله، ومنه فهو مجهول الحال.[7]

---

[1] ابن تيمية: النبوات، تح عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط1، 2000، ج1، ص565، 566.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص843.

[3] البيهقي، السنن الكبرى، ج3، ص173.

[4] حمزة السهمي، تاريخ جرجان، محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط4، 1987م، ص282.

[5] المصدر نفسه، ص282.

[6] البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص277. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج2، ص76. ابن حجر، لسان الميزان، ج6، ص552.

[7] البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص439.

أما أبو عبد الله الحسين بن محمد بن مصعب هو حسين بن محمد البجلي: مجهول الحال، وكذا عبّاد: من يكون عبّاد لا يمكننا تحديد هذا الرّاوي فهو مجهول أيضا.

وأبو حنيفة: خلق كثير بهذه الكنية، وإن كان المقصود **أبو حنيفة النّعمان الإمام الفقيه** فقد ضعّفه الكثير من العلماء منهم ابن سعد الذي قال كان ضعيفا في الحديث [1] والبخاري،[2] ونقل الخطيب البغدادي كلام موثقيه ومضعفيه فقال: لم يكن بصاحب حديث، لا رأي ولا حديث، حديثه ضعيف ورأيه ضعيف، كان يكذب، أنبل من أن يكذب، كان صدوقا إلا أنّ في حديثه ما في حديث الشّيوخ، من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب، كان جهميا ولم يكن كذابا، ثقة، كان غير ثقة، كان يضعّف في الحديث، ليس بالحافظ، مضطرب الحديث، واهي الحديث.[3] وضعفه الذّهبي وقال ضعّفه النّسائي من جهة حفظه،[4] فتبيّن أنّ أبا حنيفة ضعيف، **أما عطاء**: فلا يمكننا تحديده فهو مجهول كذلك.

إذن إسناد هذا الخبر لا يصح لضعف أبي بكر محمد بن إسحاق القطيعي ولجهالة معظم رواته بداية بأحمد بن هاشم الكناني، وأبو عبد الله الحسين بن محمد بن مصعب، وعصام الجرجاني بالإضافة إلى عدم وضوح أسماء باقي الرّواة بداية عبّاد فمن يكون؟ وكذا أبو حنيفة والذي إن كان المقصود الإمام أبو حنيفة النّعمان فهو ضعيف، وعطاء فمن يكون عطاء هذا؟؛ وأيضا هناك انقطاع في هذا الإسناد بين عصام الجرجاني وأبي حنيفة وبين هذا الأخير وعطاء وبين عطاء وابن عمر .

وعليه لا مجال للشكّ في **عدم صحة إسناد هذا الخبر**.

الطريق الثاني: حَدَّثَنا مُحَمَّد بن القَاسِم بن زَكريا، حَدَّثَنا عباد بن يَعْقُوب، قال: حَدَّثَنا عَفَّان بن سيار، حَدَّثَنا أبو حنيفة، عن عَطاء، قال: قال ابن عُمَر: ما آسى على شيء إلاّ على أن لا أكون قاتلت الفئة الباغية وعلى صوم الهواجر.[5]

إسناد هذا الطريق **لا يصح** أيضا لضعف رواته بداية **عباد بن يعقوب الرواجني أبو سعيد الكوفي** (150. 250هـ) قيل فيه: شيخ ثقة، ثقة في روايته متهم في دينه، كان يشتم السلف، فيه غلو في التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم، كان يشتم عثمان،[6] كان رافضيا[7] داعية إلى الرفض ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير فاستحق الترك،[8] شيعي صدوق،[9] متهم بالوضع،[10] صدوق في الحديث، رافضي جلد.[11]

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص348.

[2] البخاري، التاريخ الكبير، ج8، ص81.

[3] البغدادي، تاريخ بغداد، ص416، 423.

[4] الذهبي، ميزان الاعتدال، ج4، ص265.

[5] الدارقطني، المؤتلف والمختلف، تح موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ج3، ص1529.

[6] المزي، تهذيب الكمال، ج14، ص175. 178.

[7] وقد اتفق أهل العلم بالنقل، والرواية، والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، فردوا روايتهم وامتنعوا عن قبولها. ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج1، ص59 وما بعدها.

[8] ابن حِبَّان، المجروحين من المحدثين والضعفاء المتروكين، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، ، ج2، ص172.

[9] الحاكم، سؤالات الحاكم للدارقطني، تح موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1984، ص253.

[10] ابن الجوزي، الموضوعات، تح محمد عبد المحسن، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط1، 1966، ج2، ص26.

[11] الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، تح عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (د دط)، (د م ط)، ط1، 2005 ، ص287.

وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم،[1] حتى أن الخوئي أكد ذلك بكلامه هذا ردا على النجاشي فقال :"ولا يبعد أنه كان يتقي، فيظهر أنه من من العامة، ولعل الشيخ لم يطلع على باطنه ! فقال: إنه عامي(يعني سني)" ، ثم قال له "تسعة عشر حديثا، كلها نقية، دالة على تشيعه، بل تعصبه فيه، عشر وكيف كان فالرجل ثقة ".[2] فالإسناد لا يصح من جهته خاصة وأن الرّواية تتماشى مع بدعته.

عَفَّان بن سيار أبو سعيد الباهلي الجرجاني(ت 181هـ): قيل فيه لا يتابع على رفع حديثه،[3] لا يُعرف بكثير حديث،[4] شيخ،[5] ليس بحجة وصل حديثا مرسلا،[6] صدوق يهم،[7] وسئل أبو زرعة الرازي عنه فقال:"ربما أنكر وذكر غير حديث منكر من روايته، ورأيته يسيء الرأي فيه".[8] وأبي حنيفة النعمان وجهالة عطاء، الذين مرّا معنا سابقا.

وعليه هذه الرّواية **لا تصّح إسنادا ومتنا** (المتن سبق وقمنا بتحقيقه)

7. الرّوايـة السادسـة والأخيـرة: دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ: كَفَفْتُ يَدِي، فَلَمْ أُقْدِمْ، وَالْمُقَاتِلُ عَلَى الْحَقِّ أَفْضَلُ".[9]

رويت هذه الرّواية من طريقين عن **أبي المليح الرَّقي**: ورواها ابن سعد والذّهبي بلفظ:"كففت يدي فلم أندم" [10] أمّا ابن عبد البر والحاكم فقد رواها بلفظ:" فلم أُقدِم" كما يلي.

الطريق الأول: وَذَكَرَ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ قُسَيْطٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيُّ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ: كَفَفْتُ يَدِي، فَلَمْ أُقْدِمْ، وَالْمُقَاتِلُ عَلَى الْحَقِّ أَفْضَلُ".[11]

7. 1: تحقيق إسناد الطريق الأول:

بشأن هذا الإسناد فحال رواته كما يلي: **عمر بن قُسيط**: لم نجد راو بهذا الاسم سوى في هذه الرّواية ورواية أخرى،[12] ويعتقد أنّه عمرو بن قُسيط ويقال ابن قسيط بن جرير السلمي أبو علي الرقي(ت233هـ) روى عنه عمر بن شبّة وروى عن أبي المليح الرقي[13]: أظهر حاله فقط ابن حِبّان فذكره في الثقات.[14]

وأبو المليح الرَّقي الحسن بن عمر (ت 181 هـ): ثقة.[15]

---

[1] محمد جعفر الطبسي، رجال الشيعة في أسانيد السنة، ج1، ص360 وما بعدها.

[2] الخوئي، معجم رجال الحديث، ج4، ص224، 234.

[3] العقيلي، الضعفاء الكبير، ج3، ص414.

[4] البخاري، التاريخ الكبير، ج7، ص72.

[5] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج7، ص31.

[6] الذهبي، ديوان الضعفاء، ص277.

[7] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص393.

[8] سعدي بن مهدي الهاشمي، المرجع السابق، ج 2، ص367.

[9] ابن عبد البر، المصدر السابق، ج3، ص951. أبو إسحاق الشيرازي ، طبقات الفقهاء الكبرى، تهذيب أبو إسحاق الشيرازي، تح إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1970، ص50.

[10] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص164. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج3، ص213.

[11] ابن عبد البر، المصدر السابق، ج3، ص951. أبو إسحاق الشيرازي ، طبقات الفقهاء الكبرى، ص50.

[12] ابن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تح سعيد القزقي، دار عمار، الأردن، ط1، 1405هـ، ج4، ص151.

[13] المزّي، تهذيب الكمال، ج22، ص193، 194.

[14] ابن حِبّان، الثقات، ج8، ص486.

[15] أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داوود لأحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، تح زياد أحمد منصور، مكتبة العلوم والحكمة، المدينة المنورة، ط1، 1414هـ، ص280. سعدي بن مهدي الهاشمي، المرجع السابق، ج3، ص857. البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تح القشقري، ط1، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، 1404، ص22.

أمّا ميمون بن مهران أبو أيوب الرقي الكوفي(40. 117هـ): ذكره العجلي في الثّقات وقال ثقة وكان يحمل على عليّ . رضي الله عنه .[1] ووثقه آخرون،[2] وذكره العلائي في المراسيل،[3] وابن كثير الذي قال أرسل ميمون بن مهران عن عمر وغيره من الصحابة،[4] وهو ما ذهب ذهب إليه ابن حجر ،[5] وقال الذّهبي وثقه جماعة ورُوي عنه أنّه قال: كنت أفضل عليا على عثمان، فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب إليك: رجل أسرع في الدماء، أو رجل أسرع في المال؟، فرجعت، وقلت: لا أعود.(فإن كان يعتقد ذلك فعلا فهو شيعي إمامي، وهل يمكن أن يعود، وهل يمكن أن يصرح بحقيقته المنافية لممارسة التّقية؟؟؟ لا أظن)، ثم يذكر الذّهبي الرّواية التي رواه العجلي من أنّ ميمون كان يحمل على علي ثم يرد على هذه الرّواية ويقول : "لم يثبت عنه حمل، إنما كان يفضّل عثمان عليه، وهذا حق"، فهنا تناقض بين الروايتين اللتين نقل الذّهبي ففي البداية يقول ميمون كان يفضّل عليّ على عثمان ولا يعلّق على هذه ثم يذكر أنّ ميمون كان يحمل على علي وينفي ذلك ويقول كان يفضّل عثمان على عليّ وهو عكس الرّواية السابقة؟؟؟[6]، فالذي يتبيّن أنّ هذا الرّاوي ثقة يرسل، كما أنّ ما رُوي عنه من أنّه كأنّ يفضّل عثمان على عليّ وما يناقضها من أنّه كان يحمل على عليّ تجعله محل شكّ من أنّه شيعيّ إمامي يمارس التّقية خاصة وأنّ الشّيعة الإمامية جعلوه من رجالهم،[7] ومع ذلك فهو مجروح لإرساله عن جمع من الصحابة.

إذن إسناد هذه الرّواية ضعيف لضعف ميمون بن مهران.

الطريق الثاني: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ بِالْكُوفَةِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ التَّمِيمِيُّ، ثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: «كَفَفْتُ يَدِي فَلَمْ أَقْدَمِ، وَالْمُقَاتِلُ عَلَى الْحَقِّ أَفْضَلُ».[8]

7. 2: تحقيق إسناد الطريق الثاني:

بالنّسبة لإسناد هذا الخبر فحال رواته كما يلي: **أبو بكر بن أبي دارم هو أحمد بن محمد السِّريّ الكوفي**(ت352هـ): قال الحاكم: هو رافضي، غير ثقة،[9] وقال الذهبي: رافضي كذاب،[10] كان موصوفا بالحفظ والمعرفة إلاّ أنّه يترفض، قد ألف في الحط على بعض الصحابة، وهو مع ذلك ليس بثقة في النقل، شيخ ضال معثر.[11] واعتبره الشيعة الإمامية من رجالهم.[12] **أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي أبو جعفر الحمّار الكوفي**(286هـ): قيل فيه: قال الدارقطني: صدوق،[13] وذكره في موضع آخر ضمن إسناد حديث وقال كل هؤلاء من الشيعة،[14] وقال الذهبي: الصدوق، ما علمت به بأسا،[1] وعدّه الشيعة الإمامية من رجالهم.[2]

---

[1] العجلي، الثقات، ص445.

[2] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص477. ابن حِبّان، الثقات، ج5، ص417. السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، المرجع السابق، ج3، ص421.

[3] صلاح الدين العلائي، المصدر السابق، ص289.

[4] ابن كثير، المصدر السابق، ج1، ص304.

[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج10، ص390.

[6] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص71 وما بعدها.

[7] أبو جعفر الطوسي، رجال الطوسي، ج 1، ص 131. علي البروجردي، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، تح مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم، 1410، ج 3 ص: 134 .

[8] الحاكم، المستدرك، ج3، ص643.

[9] نقلا عن: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1، ص139.

[10] الذهبي، المصدر نفسه، ج1، ص139.

[11] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص577، 578.

[12] ينظر مثلا: الطوسي، رجال الطوسي، ج2، ص177. الخوئي، معجم رجال الحديث، ج3، ص121.

[13] الدارقطني، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ص90.

[14] الدارقطني، السنن، ج5، ص13.

و أبو غسّان مالك بن إسماعيل النّهدي الكوفي(ت 219هـ): قال ابن سعد كان ثقة صدوقا متّشيعا شديد التّشيع،[3] ووثّقه العجلي[4] وابن شاهين[5] وقال ابن عُدي عن السعدي كان أبو غسّان حسنيا يعني الحسن بن صالح في عبادته على سوء مذهبه،(وعنى بذلك أنّ الحسن بن صالح بن حي مع عبادته كان يتشيّع فتبعه مالك هذا في الأمرين)؛[6] وقال صدوق وإذا حدَّث عن صدوق فلا بأس بحديثه،[7] وقيل: ثقة مشهور، ليس بالكوفة أتقن منه،[8] كان شديد التشيع،[9] فالذي يتبيّن إذن أنّ هذا الرّاوي ضعيف لأنّه شيعيّ إمامي يغلو في تشيعه. وعدّه الشيعة الإمامية من رجالهم.[10]

. عبد الله بن جعفر المُخْرَمِيُ أبو محمد المدني(ت 174هـ)، قال أبو زُرعة أحب إلي من يزيد النوفلي[11]، وقال ابن حِبّان يستحق الترك كان كثير الوهم في الأخبار حتى يروي عن الثّقات ما لا يشبه حديث الأثبات،[12] وذكره ابن الجوزي في الضّعفاء وذكر أقوال العلماء فيه منها: ليس به بأس صدوق، ليس بثبت، وقال أحمد ليس به بأس وفي رواية قال ثقة،[13] وذكره الذّهبي في الضّعفاء وقال ثقه.[14]

فالرواي رغم توثيقه من البعض إلا أنّه مجروح ولعله شيعي إمامي يمارس التّقية، خاصة وأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم.[15]

إذن هذا الإسناد لا يصح لضعف رواته بداية بأبي بكر بن أبي دارم وأحمد بن موسى التميميُ، ومالك بن إسماعيل النّهدي وعبد الله بن جعفر المخرمي، وميمون بن مهران الذي تتبعناه في الطريق الأول لهذه الرّواية (السادسة)، وكل هؤلاء الرّواة شيعة روافض يمارسون التّقية ويُعتقد أنّهم وراء وضع هذه الرّواية لتحقيق غاية معينة. ولو فرضنا جدلا أنهم ليسوا من الشيعة الإمامية إلاّ أنهم ضعفوا وجرحوا من قبل المحدثين.

7. 3 تحقيق متن الرّواية السادسة: وبالنّسبة لمتن هذه الرّواية فقد تضمّنت تأكيد الصّحابي عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . عن اعتزاله الفتنة بقوله كففت يدي عن القتال ولم أقدم أو لم أندم . على اختلاف الألفاظ . ثم تضمّنت القول بأنّ ابن عمر قال إنّ المقاتل على الحق أفضل وكأنّه تلميح لندمه كون المقاتل أفضل، لكن سبق وأوضحنا هذا الأمر وبيّنا بطلانه.

أخيرا نقول إنّ هذه الرّواية بطريقيها ضعيفة إسنادا ومتنا، إسنادا أوضحنا ذلك من تتبعنا لرواته الضّعفاء، ومتنا سبق وأظهرنا أنّ عبد الله بن عمر لم يندم لاعتزاله الفتنة.

---

[1] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص376.
[2] ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث، ج3، ص133.
[3] ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص371.
[4] العجلي، الثقات، ص417.
[5] ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص219.
[6] خالد كبير علال، نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم الواردة في المصادر السنية، ص393، 394.
[7] ابن عُدي، المصدر السابق، ج8، ص118.
[8] الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3، ص424.
[9] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج11، ص6.
[10] ينظر مثلا: محمد جعفر الطبسي، رجال الشيعة في أسانيد السنة، ج2، ص103. حامد النقوي، المصدر السابق، ج5، ص462. الخوئي، معجم رجال الحديث، ج21، ص7.
[11] سعدي بن مهدي الهاشمي، المرجع السابق، ج3، ص888.
[12] ابن حِبّان، المجروحين، ج2، ص27.
[13] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تح عبد الرحيم القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (د ط)، 1403هـ، ج2، ص117.
[14] الذهبي، ديوان الضعفاء، ص213.
[15] ينظر مثلا: الطوسي، رجال الطوسي، ج1، ص188، 391. الخوئي، معجم رجال الحديث، ج6، ص158.

خاتمة:

ختاما نقول أولا: إنّ هذه الرّوايات التي تضمّنت التّصريح بندم الصّحابي عبد الله بن عمر بن الخطاب . رضي الله عنهما . لعدم قتاله مع علي . رضي الله عنه . ومنه التلميح لندمه لاعتزال الفتنة، كلها روايات باطلة إسنادا ومتنا ومن كل طرقها المختلفة، باستثناء الرّواية الثالثة وإسنادها الصحيح، والطريق الأول للرواية الرابعة وإسنادها الصحيح أيضا، مع ذلك لا يبدو أن متن هذه الأخيرة صحيح وإن ثبتت،[1] فلم يرد في متنها التصريح بندم ابن عمر عن اعتزال الفتنة، بل صرحت بخشيته من أن يكون أخطأ باعتزال الفتنة الثانية، فقال: "ألاّ أكون" أخطأت باعتزالي فتنة عبد الله بن الزبير وليس القتال في الفتنة الكبرى.

ثانيا: جمعنا هذه الروايات من مصادر مختلفة، ثم قابلناها بما هو ثابت صحيح عن الصحابي عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما. ورجعنا لصحيحي البخاري ومسلم، اللّذين تضمنا روايات تؤكد ذم ابن عمر للقتال في الفتنة، وشدة تمسكه بالسّنة، وذمه الخروج عن ولي الأمر، ومبايعته ليزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان، فهل نأخذ بالروايات الأولى التي جاء بها ابن سعد، وابن عبد البر وغيرهما ؟ أم نأخذ بالثابت في الصحيحين؟ الأكيد طبعا الأخذ بالثانية، والتي تبيّن لنا من الوقوف عليها جميعا أنّها تصب في التأكيد على اعتزال ابن عمر الفتنة الكبرى وعدم ندمه عن القتال مع أي طرف، ثم إنّ الروايات الأولى قد عرضناها على ميزان الجرح والتعديل، وتبين معنا وفق أقوال المحدثين أنّ بعضا من رواتها ضعفاء مجروحين، ممّا جعلنا نقول إنّها روايات لا تصح.

ثالثا: إنّ الصحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الموصوف بالإمام القدوة ثبت في الفتن التي عاصرها، وواجهها بتمسكه بالسّنة وإتباعه للنّبي صلى الله عليه وسلم، وأخذه بأقواله الناهية عن خوض غمارها، ولم تشكل عليه حروب علي رضي الله عنه، ولا حروب غيره، كما هو ثابت صحيح وفق ما مرّ معنا، وأما قول بعض المؤرخين فنابع من أخذهم بهذه الروايات التي وردت في هذا البحث وأثبتنا عدم صحتها.

رابعا: تبيّن لنا من تتبع حال رواة هذه الأخبار الباطلة أنّ بعضا منهم رواة مجروحون ضعفاء، واتهم بعضهم بالتشيع الإمامي وممارستهم التقية، منهم: أبو جعفر أحمد بن رِشدين، شريك بن عبد الله النخعي، فطر بن خليفة، قيس بن الربيع، عبد الجبار بن العباس، أبو بكر بن أبي دارم، ميمون بن مهران، مالك بن إسماعيل النّهدي، عبد الله بن جعفر المخرمي ...الذين اختلقوا هذه الرّوايات حتى يبينوا أنّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ندم لعدم مقاتلته في صف علي فيكسبوا صحابيا جليلا بقيمته، لأجل أن يثبتوا أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة ومنه أحقيته بالإمامة وذريته من بعده، ولو فرضنا جدلا براءتهم من هذا، فالواضح الجلي أنهم ضعفاء مجروحون كانوا وراء هذه الأخبار لغاية يعلمونها.

خامسا: تبيّن لنا من جمع طرق هذه الروايات أنّها روايات مضطربة المتن فتضمنت أغلب المتون أن ابن عمر ندم لعدم قتاله في صف علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، (وهذه ظاهرة البطلان) في حين احتوت بعضها ندمه لعدم قتاله ابن الزبير، والأخيرة تضمنت ندمه لعدم قتاله الحجاج بن يوسف، ممّا يؤكد فعلا بطلانها وعدم صحتها.

سادسا: بذل علماء الحديث من أهل السنة جهودا كبيرة في إظهار حال الرواة جرحا وتعديلا، وفي نقد الروايات وتحقيقها، سواء كان نقدا كليا إسنادا ومتنا، أو نقدا جزئيا يظهر علّة من العلل سواء ظاهرة أم خفية، إلاّ أنّه لا تزال الكثير من الرّوايات والأخبار الباطلة في السّنة النّبوية والكثير من الأخبار التاريخية التي تحتاج التحقيق، خاصة وأنّ أعداء الأمة يترصدون هذه الأخبار للقدح في السنة والتاريخ الإسلامي... والله أعلم.

تم بحمد الله وعونه

[1] ربما خفيت علينا شواهد أخرى تدعم صحة هذا الطريق.

9. قائمة المصادر المراجع:

- القرآن الكريم
- إبراهيم الشيرازي، طبقات الفقهاء الكبرى، تح إحسان عباس، ط1 (لبنان، دار الرائد العربي، 1970)
- إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق الجوزجاني، أحوال الرجال، تح عبد العليم البستوي (فيصل آباد، باكستان، حديث أكادمي)
- إحسان الباكستاني، الشيعة والتشيع، ط1، (لاهور، باكستان، إدارة ترجمان السنة، 1995م)
- أحمد أبو الحسن العجلي، تاريخ الثقات، ط1، (دار الباز، 1984)
- أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، تح محمد عطا، ط2، (لبنان، دار الكتب العلمية، 2003م)
- أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النّسائي، الضعفاء والمتروكون، تح محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب، دار الوعي، 1396ه).
- أحمد بن عبد الرحمن أبو زرعة بن العراقي: المدلسين، تح رفعت عبد المطلب، نافذ حماد، ط1، (دار الوفاء، 1995م)
- أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، تاريخ أصبهان، تح سيد كسروي حسن، ط1، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1990)
- أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تح سعيد القزقي، ط1، (الأردن، دار عمار، 1405ه)
- أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر العسقلاني ، طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، تح عاصم القريوتي، (عمان، مكتبة المنار، 1983م)
- أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تح زهير الناصر، (المدينة، مجمع الملك فهد، 1994م)
- أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تح محمد عوامة، ط1، (سوريا، دار الرشيد، 1986)
- أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1، (الهند، مطبعة دار المعارف النظامية، 1326)
- أحمد بن علي أبو الفضل بن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تح عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (دار البشائر الإسلامية، 2002م)
- أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تح بشار عواد ، ط1، (بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 2002م)
- أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه في الرسم، تح سكينة الشهابي، ط1، (دمشق، طلاس للنشر، 1985)
- أحمد بن علي أبو منصور الطبرسي، الاحتجاج، (النجف، مطابع النعمان، 1966م)
- أحمد بن محمد أبو بكر البرقاني، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، تح القشقري.
- أحمد بن محمد أبو عبد الله بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تح وصي الله عباس، ط2، (الرياض، السعودية، دار خيار، 2001م)
- أحمد بن محمد أبو عبد الله بن حنبل، سؤالات أبي داوود لأحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، تح زياد أحمد منصور، ط1، (المدينة المنورة، السعودية، مكتبة العلوم والحكمة ، 1414ه)
- أحمد بن يحي البلاذري، أنساب الأشراف، تح إحسان عباس، د ط، (بيروت، جمعية المستشرقين الألمانية، 1979م)
- إسماعيل بن عمر أبو الفداء بن كثير القرشي، التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، تح شادي آل نعمان، ط1، (اليمن، مركز النعمان، 2011م)
- برهان الدين الحلبي سبط بن العجمي، الاغتباط فيمن رُمي من الرواة بالاختلاط، تح علاء الدين رضا، ط1، (القاهرة، دار الحديث، 1988م)
- برهان الدين الحلبي سبط بن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين، تح يحي حسن، ط1، (بيروت، دارك الكتب العلمية، 1986)
- تقي الدين أبو العباس بن تيمية، منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية، تح محمد رشاد سالم، ط1، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1986)
- تقي الدين أبو العباس بن تيمية، النبوات، تح عبد العزيز بن صالح الطويان، ط1، (الرياض، السعودية، أضواء السلف، 2000)
- جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تح عبد الله القاضي، ط1، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1406ه)
- جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي، الموضوعات، تح محمد عبد المحسن، ط1، (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، 1966)

- حمزة بن يوسف أبو القاسم السهمي، تاريخ جرجان، تح محمد خان، ط4، (بيروت، لبنان، عالم الكتب، 1987م)
- خالد كبير علال، الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى، ط1، (الجزائر، دار البلاغ، 2003م)
- خالد كبير علال، نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم في المصادر السنية، ط1، (الجزائر، دار المحتسب، 2012)
- زين الدين قاسم بن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تح شادي آل نعمان، ط1، (اليمن، مركز النعمان، 2011م)
- سعدي بن مهدي الهاشمي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، ج3، (السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1982م)
- سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تح سعد بن عبد الله وآخرون
- السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، موسوعة أقوال الإمام احمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، ط1، (عالم الكتب، 1997م)
- شحاتة محمد صقر، معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين وكاتب وحي النبي الأمين صلى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (مصر، دار الخلفاء الراشدين)
- شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، المغني في الضعفاء، تح نور الدين عتر، (قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي)
- شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، تاريخ الإسلام، تح بشار عواد، ط1، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003م)
- شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين والمجهولين وثقات فيهم لين، تح حماد بن محمد الأنصاري، ط2، (مكة، مكتبة النهضة الحديثة، 1967م)
- شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط3، (مؤسسة الرسالة، 1985م)
- شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، تح عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (2005)
- شمس الدين أبو عبد الله بن قايماز الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح علي محمد البجاوي، ط1، (بيروت، لبنان، دار المعرفة، 1963)
شمس الدين يحيى بن الحسن بن البطريق الحلي، خصائص الوحي المبين، تح مالك، المحمودي، ط1،(قم، دار القرآن الكريم، 1417)
- صلاح الدين أبو سعيد العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تح حمدي السلفي، ط2، (بيروت، لبنان، عالم الكتب، 1986م)
- عباس بن بابويه القمي، الكنى والألقاب.
- عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1952م)
- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، أسماء المدلسين، تح محمود نصار، ط1، (بيروت، لبنان، دار الجيل)
- عبد الله بن أبي الدنيا، المحتضرين، تح محمد يوسف، ط1، (لبنان، دار ابن حزم، 1997م)
- عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تح عادل أحمد وآخرون، ط1، (لبنان، دار الكتب العلمية، 1997م)
- عبد الله بن قتيبة الدينوري، المعارف، تح ثروت عكاشة، ط2، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م)
- علوي السقاف، تخريج وآثار كتاب في ظلال القرآن لسيد قطب، ط3، (دار الهجرة، 1995م)
- علي البروجردي، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، (قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، 1410)
- علي بن أبي الأكرم عز الدين بن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تح علي محمد معوض، عادل عبد الموجود، ط1، (لبنان، دار الكتب العلمية، 1994م)
- علي بن أبي الكرم أبو الحسن بن الأثير، الكامل في التاريخ، تح عمر عبد السلام تدمري، ط1،(بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1997)
- علي بن الحسن أبو القاسم بن عساكر، تاريخ دمشق، ((د م ن)، دار الفكر للطباعة، 1995)
- علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، السنن، ج2، تح شعيب الأرناؤوط وآخرون، (لبنان، مؤسسة الرسالة، 2004م)
- علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، الضعفاء والمتركون، ج2، تح عبد الرحيم القشقري، (المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، 1403هـ)
- علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تح محمد بن صلاح الدباسي، ط1، (الدمام، دار ابن الجوزي، 1427)**
- علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، المؤتلف والمختلف، تح موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986)

- عمر بن أحمد أبو حفص بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط1، تح صبحي السامرائي، (الكويت، الدار السلفية، 1984)
- عمر بن احمد كمال الدين بن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب،ج1، تح سهيل زكار، (دار الفكر)
- محمد أبو جعفر الطوسي، الأمالي، ط1، (قم، مؤسسة البعثة، 1414ه)
- محمد أبو جعفر الطوسي، رجال الطوسي، تح جواد القيومي الأصفهاني،(قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1415ه)
- محمد أبو جعفر العقيلي، الضعفاء الكبير، تح عبد المعطي أمين قلعجي، ط1(بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1984م)
- محمد أبو سهل المغراوي، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ج1، ط1، (مصر المكتبة الإسلامية)
- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، التاريخ الكبير، ج2، تح محمد خان، (حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية)
- محمد بن حِبّان أبو حاتم البُستي، الثقات، ط1، (حيدر أباد، الدكن، الهند، دائرة المعارف العثمانية، 1973)
- محمد بن حِبّان أبو حاتم البُستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج1، تح محمود إبراهيم، (حلب، دار الوعي، 1396)
- محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، تح محمد عبد القادر العطا، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1990م)
- محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، (دار الحلبي)
- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج3، تح مصطفى عبد عطا، ط1، (لبنان، دار الكتب العلمية، 1990)
- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، سؤالات الحاكم للدارقطني، تح موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، (مكتبة المعارف، الرياض، 1984)
- محمد بن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج13، تح روحية النحاس وآخرون، ط1، (سوريا، دار الفكر، 1984م)
- محمد بن يعقوب أبو جعفر الكليني، الأصول من الكافي ، طهران، ط3، (دار الكتب الإسلامية، 1388)
- محمد جعفر الطبسي، رجال الشيعة في أسانيد السنة، ط1، (قم، مؤسسة المعارف الإسلامية، 1420)
- محمد مهدي المسلمي وآخرون، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، ط1، (بيروت، لبنان، عالم الكتب، 2001)
- محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ط10، (مكتبة المعارف، 2004م)
- مصطفى الحسيني التفرشي، نقد الرجال، ط1، (قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1418)
- المفيد، الفصول المختارة، (بيروت، دار المفيد)
- الموسوي أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ط5، (1992)
- ناصر بن علي الشيخ، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام (ض)، ج3، ط3، (الرياض، السعودية، مكتبة الرشد، 2000م)
- يحي بن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكرياء يحي بن معين، تح أحمد محمد نور سيف، ط1، (المدينة المنورة، مكتبة الدار، 1988)
- يحي بن معين، معرفة الرجال عن يحي بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تح محمد كمال القصار، ط1، (دمشق، مجمع اللغة العربية، 1985)
- يحي بن معين، من كلام أبي زكرياء يحي بن معين في الرجال، تح أحمد سيف، (دمشق، دار المأمون للتراث)
- يوسف أبو عمر بن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج3، تح علي البجاوي، ط1، (بيروت، دار الجيل)
- يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزّي، تهذيب الكمال بأسماء الرجال، تح بشار عواد معروف، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1980م)